مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٨٠**

الخميس، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أوه جون	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيبال
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	رواندا	السيد غاساناا
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا،أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوتسوانا، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، سيشيل، صربيا، فنلندا، قبرص، قطر، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، لاتفيا، ليبيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء مجلس الأمن الوثيقة S/2014/348، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوتسوانا، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا،جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، صربيا، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بنائب الأمين العام يان إلياسون، الذي أعطيه الكلمة الآن.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأمين العام.

”منذ اندلاع الحرب في سوريا، وأنا أدعو بإلحاح إلى مساءلة مقترفي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. والهجمات التي وقعت مؤخرا على القوافل الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني، التي قد تشكل جرائم حرب، تعزز ضرورة اتخاذ إجراء على وجه الاستعجال الآن فيما يتعلق بالمساءلة في سوريا.

”ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية لا يمكن التملص منها في ذلك الصدد. ومن واجب الدول الأعضاء في مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، على وجه خاص، أن توقف سفك الدماء وتكفل إحقاق العدالة لضحايا الجرائم الشنيعة.

”وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، خلصت لجنة التحقيق إلى أن المحكمة الجنائية الدولية هي المكان المناسب للسعي إلى مكافحة الإفلات من العقاب في سوريا. وقد ناشدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان مرارا وتكرارا مجلس الأمن أن يحيل الحالة في سوريا إلى المحكمة، مثلما فعلت ذلك مؤخرا في نيسان/أبريل. وللشعب

السوري حق أساسي في العدالة. ومن الواجب بصورة أساسية على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تحمي ذلك الحق. وإنني أؤيد الآليات التي يمكنها تسائل الجناة مساءلة حقيقية.

”ومن الواضح في هذه الحالة عدم براءة أي طرف من الأطراف في المأساة. ولنتذكر أيضا أن المساءلة ستسهم في الحيلولة دون وقوع المزيد من الفظائع.

”وقد عجز مجلس الأمن على مدى أكثر من ثلاثة أعوام عن الاتفاق على التدابير التي يمكن أن تنهي هذه الحرب الوحشية على نحو استثنائي، التي لم تؤثر على ملايين المدنيين السوريين فحسب، بل على المنطقة برمتها. وإذا ظل أعضاء المجلس عاجزين على الاتفاق ولو على تدبير قد يضمن بعض أوجه المساءلة على الجرائم المستمرة، فإن مصداقية هذا الجهاز والمنظمة قاطبة ستظل تعاني.

”وعندما نتكلم عن المساءلة، ينبغي ألا نفكر في الأطراف في النزاع فحسب. بل ينبغي أن نفكر أيضا في من هم بالخارج ويقومون بتأجيج النزاع وزيادة المعاناة باستمرارهم في إمداد من يقترفون الفظائع بالأسلحة.

”وأناشد المجلس مرة أخرى مهيبا بالأعضاء وضع خلافاتهم جانبا والعمل معا أخيرا على إيجاد نهج مشترك يمكن أن ينهي هذا الكابوس الطويل الذي ابتلي به الشعب السوري. فهو في أمس الحاجة إلى إنهاء العنف والتوصل إلى حل سياسي. ونحن جميعا نتحمل المسؤولية عن مساعدة الشعب السوري على رؤية مستقبل يسوده السلام أخيرا.“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إلياسون على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيان قبل التصويت.

السيد أرو (تكلم بالفرنسية): لقد طلبت أخذ الكلمة قبل التصويت على مشروع القرار S/2014/348 ،الذي تشرفت فرنسا بعرضه، بغية تفسير دوفع نهجنا. واقتراح فرنسا ليس بفصل جديد في الانقسام الذي يعانيه مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بالأزمة السورية. وعلى النقيض من ذلك، فهو يروم استعادة وحدة المجلس على القيم التي يتشاطرها أعضاؤه.

إننا جميعا حول هذه الطاولة نشعر بالرعب إزاء المأساة التي يعيشها الشعب السوري: أكثر من ٠٠٠ ١٦٠ وفاة، وأكثر من ٩ ملايين من الأشخاص المشردين واللاجئين، وبلد مدمر، وانتشار المجاعة والأوبئة. تلك خسائر هائلة فعلا، على خلفية اليقين بأن الجانبين اقترفا الفظائع ضد المدنيين العزل. وعرض تقرير ”قيصر“ على المجلس ووسائط الإعلام قبل عدة أسابيع، بمبادرة من فرنسا، أكد ذلك الطابع الوحشي. فآلاف الصور التي تحقق منها خبراء مستقلون أظهرت جثث من تعرضوا للتجويع والتعذيب في سجون النظام.

إن أعمال القتل والتعذيب والاغتصاب لا تقع اليوم في سوريا باعتبارها مجرد نتائج فظيعة للحرب الأهلية، بل إنها جزء من سياسة متعمدة للإرهاب والعقاب. فالقادة يطلقون العنان لجنودهم الذين يتجاهلون القانون – أو بتعبير أبسط، الإنسانية ذاتها. والحكومة تقصف الأحياء السكنية بالبراميل المتفجرة والصواريخ والأسلحة الكيميائية. والجماعات الإرهابية تنفذ هجمات عشوائية. وقد تعرض عشرات الآلاف من النسا للاختفاء. والتعذيب والتجويع يستخدمان على نطاق واسع. وفي بلد له حضارة عريقة، نشهد إطلاق العنان للوحشية والقساوة ضحاياها ليسوا مجرد الإحصاءات، التي كثيرا ما نستتر وراءها، وإنما رجال ونساء وأطفال لهم أسماء ووجوه وأقارب.

وأمام كل هذا العدد الهائل من الأرواح المزهقة، وإنكار القيم التي تمثلها المنظمة، ما من شيء أفدح من الصمت. لأن الصمت يعني القبول والترضية والاشتراك. أنا لا أتجاهل الانقسامات الموجودة داخل المجلس؛ وأدرك اختلاف تحليلات الأعضاء. إنني أحترمها على الرغم من أنني لا أتشاطرها. لكن بعض الحقائق واضحة للجميع. فكما قال السيد الإبراهيمي هنا في المجلس قبل بضعة أيام، ليست هناك أي آفاق للتفاوض في سوريا اليوم. وهذا ليس وقت ولا مكان إلقاء اللوم على ذلك، لكنه أوان الإشارة إليه فقط. وبالتالي، فإن القول بأن إشراك العدالة الدولية سيقوض عملية السلام لا معنى له، لعدم وجود أي عملية للسلام، وعلى الأجلين القصير والمتوسط، ليست هناك أي آفاق لأي عملية للسلام أيضا.

إنهم يرفضون التفاوض لأنهم يريدون الانتصار ويعتقدون أنه بإمكانهم تحقيقه. ولن يتفاوضوا لأنهم يعتقدون أنهم إن لم يقتلوا سيقتلون. ولن يتفاوضوا مع من قتلوا أو عذبوا إخوانهم أو زوجاتهم. وهو يخشون كثيرا انتقامهم ولا بد أن يقتلوهم أيضا.

وفي ذلك السياق، فإن اقتراح فرنسا يستند إلى الاعتقاد بأن المأزق ينبغي ألا يجعلنا نغض الطرف عن الفظائع المقترفة في سوريا كل يوم. وهو يروم التغلب على خلافاتنا بغية التركيز على جانب الإنسانية الذي نتشاطره جميعا. وقد أعيدت صياغة مشروع القرار لجعله مقبول للجميع. وهدفه هو أن نطبق على الحالة السورية المبدأ الذي اتفق عليه فعلا في القرارين ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢١٣٩ (٢١١٣)، وهو رفض الإفلات من العقاب. كما يتناول السلامة الإقليمية لسوريا. وفيما يتعلق بمسؤوليات الأطراف، فإنه يتضمن مرة أخرى اللصيغة اللغوية التي تم الاتفاق عليها مرارا، ويكتفي بالدعوة إلى الاعتراف بالولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الحرب الأهلية في سوريا، وفقا لأحكم مماثلة في القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، المتعلق بليبيا، الذي لم تصوت أي دولة عضو معارضة له.وعليه، فإن المجلس الذي يعمل بانسجام تام سيقول إنه لن ينسى الجرائم التي ترتكب اليوم على نطاق واسع في سوريا؛ وإنه لن ينسى أن القادة يتغاضون عنها بل إنهم يشجعونها أو يأمرون بها؛ وإنه في عام ٢٠١٤، لم يعد بوسع الناس أن يفعلوا ما فعلوه في عامي ١٩٤٢ و ١٩٩٤؛ وأنهم لن يسمحوا بعودة دولة الهمجية. ربما نستطيع أن نوقف جلاداً يوشك أن يرتكب جريمة. وعلى أي حال، سوف نعيد للمجلس شرفه بالسماح له بأن يقول ما هو صحيح، وإعادة إرساء الأخلاق التي تتجاوز انقساماته. إنني مقتنع بأنه، إذا نحينا تلك الخلافات جانباً، فإننا نتشارك نفس القيم ونفس السخط ونفس العزم. والوقت قد حان لكي نقول ذلك. وحان الوقت لإثباته.

مشروع القرار الذي أتشرف بعرضه على زملائي للتصويت عليه هو نداء موجه للضمير الإنساني. إنه ليس بادرة سياسية؛ بل هو بكل بساطة فعل أخلاقي. وإذا لم يعتمده المجلس، سيكون ذلك إهانة لملايين السوريين الذين يعانون. سيكون دليلاً على أن البعض لم يتعلموا شيئاً من التاريخ. وسيعيد للذاكرة أن البعض، أياً كانت ادعاءاتهم، قد اختاروا أن يقدموا دعماً غير مشروط لنظام دمشق، مهما كانت الجرائم التي يرتكبها، بل وتبرئة ساحة القاعدة بضربة واحدة. إن توفير الإفلات من العقاب لكل المجرمين على قدم المساواة ليس مفارقة؛ فهناك أخوة في الجريمة.

واستخدام حق النقض اليوم سيذكرنا بذلك. حق النقض سيغطي على كل الجرائم؛ سيكون نقضاً للعدالة. سيعطي مبرراً جديداً للاقتراح الفرنسي بأن يقتصر استخدام حق النقض على حالة ارتكاب فظائع واسعة النطاق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي، الصين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٣ صوتاً مؤيداً، مقابل صوتين معارضين، مع عدم امتناع أحد عن التصويت. لم يعتمد مشروع القرار، وذلك بسبب التصويت السلبي لعضوين دائمين في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اليوم يوم المساءلة عن جرائم واسعة النطاق وفتاكة للغاية قل أن يوجد مثيلها في التاريخ الحديث. اليوم يوم المساءلة بشأن سوريا، لكنه أيضا يوم مساءلة لمجلس الأمن. فالمجلس من مسؤوليته أن يوقف الفظائع، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، وكحد أدنى، عليه أن يضمن مساءلة مرتكبي الفظائع. وكنا نسعى اليوم لبلوغ ذلك الحد الأدنى. وحكومة بلادي تحيي الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس التي صوتت مؤيدة والبلدان الـ ٦٤ التي انضمت إلينا في رعاية الجهود الرامية إلى إحالة مرتكبي تلك الفظائع إلى المحكمة الجنائية الدولية.

للأسف، وبسبب قرار الاتحاد الروسي بدعم النظام السوري بغض النظر عن ما يفعله، لن يرى الشعب السوري العدالة اليوم. سيرى الجريمة ولكن لن يرى العقاب. وفي ١٥ نيسان/أبريل، أحيط أعضاء المجلس علماً بشأن تقرير اشتمل على ٥٥ ٠٠٠ صورة بشعة لجثامين قتلى سوريين تحمل آثار الهزال والتعذيب، وخلص محامون دوليون مرموقون عالمياً إلى أنه جرى القضاء هؤلاء بشكل ممنهج بواسطة آلة قتل حكومية.

وذُكِر أن تلك الصور الفوتوغرافية قدمها شخص يلقب بقيصر، عمل لمدة ١٣ عاماً في الشرطة العسكرية السورية. وقال إنه عندما بدأ القتال، تلقى تعليمات بتسجيل صور من قامت قوات الأمن السورية بتجويعهم وضربهم وتعذيبهم وإعدامهم. كانت تلك الصور صادمة ومرعبة، حتى وإن كان بعضنا يتساءل عما إذا كان لا يزال هناك ما يصدمنا من أفعال النظام. فالجنود السوريون أجبروا الأطباء بالفعل على عدم رعاية الجرحى وانتزعوا المرضى من أسرة المستشفيات وحاصروا أحياء بأكملها، وقطعوا وصول الإمدادات التي تشتد إليها الحاجة ونفذوا هجمات بالأسلحة الكيميائية وشنوا الهجمات بالبراميل المتفجرة، بثقة كاملة في أنه سيتم عرقلة أي عمل ذي قيمة من قبل المجلس.

إن العملية القضائية لا تقتصر على إخضاع الجناة للمساءلة. فهي تسمح للضحايا بأن يتكلموا. واستخدام حق النقض اليوم حال دون إدلاء ضحايا الفظائع بشهادتهم في لاهاي في الوقت الراهن على الأقل. مع ذلك، كان من المهم بالنسبة لنا في المجلس اليوم أن نستمع إلى ذلك النوع من الشهادة لو لم ترفع روسيا والصين أيديهما للاعتراض على المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وبسبب حق النقض الذي استخدمه اثنان من الأعضاء للتو، لن يُدعى قصي زكريا، أحد ضحايا الأسد، للإدلاء بشهادته أمام المحكمة الجنائية الدولية في وقت قريب. كم من الصعب الاستماع إلى قصة حياة قصي في المعضمية أثناء الحصار، ولكن يجب أن نسمعها. قصي زكريا في المجلس معنا اليوم، وأدعوه للوقوف.

اليوم، سوف أروي قصة قصي كما رواها لنا. يقع منزل قصي، في المعضمية، على مشارف دمشق، وكان أحد الأهداف الرئيسية لنظام الأسد. وأثناء هجمات آب/أغسطس ٢٠١٣ بالأسلحة الكيميائية، خرج قصي إلى الشارع محاولاً مساعدة

جيرانه. وسرعان ما فقد القدرة على التنفس. والتهبت عيناه، وتوقف قلبه عن النبض، واعتبر في عداد الموتى قبل أن يعثر عليه صديق له ويكتشف أنه بدأ يتنفس مرة أخرى. ويروي قصي في حسرة شديدة كيف شاهد الجيران يختنقون والأصدقاء وقد سيطر عليهم الفزع والأسر يفنى أفرادها. ويتذكر وجه صبي يبلغ من العمر ١٣ عاما فقط كان على مقربة من منزله. يصف وجه الصبي بالبراءة الشديدة. ويذكر أنه لم يفعل شيئاً، إلا أن التعبير الذي ارتسم على وجه الصبي البالغ من العمر ١٣ عاماً كان أكثر المشاهد رعباً في حياة قصي على الاطلاق، بينما كانت الرغاوي البيضاء تخرج من فمه والموت يتسلل إليه.

ولو أتيح لقصي أن يدلي بشهادته، ربما يحكي قصة جاره، أبو محمد، وهو نادل يعمل في دمشق، في حين تعيش زوجته وابنته في المعضمية. ابنة أبو محمد التي تبلغ من العمر سبع سنوات. كانت تعاني من مرض في القلب يتطلب دواء غير متوفر في المعضمية المحاصرة، ولذلك، فعل أبو محمد ما كان سيفعله أي أب محاولاً جلب الدواء لها من دمشق. لقد ألقت مرتزقة الأسد القبض عليه وقامت بتعذيبه بالأحماض وقتلته في نهاية المطاف. وألقيت جثته على الطريق السريع رقم ٤٠. ولعدم توفر الدواء اللازم، توفيت مريضة القلب ابنة أبو محمد البالغة من العمر سبع سنوات. قد يحكي لنا قصي أيضاً قصة رنا، طفلة عمرها ١٨ شهراً، كان والدها يدير محل بقالة قبل الحصار. أما بعد الحصار، فكان يرقب ابنته وهي تموت من سوء التغذية حيث لم يكن باستطاعته أن يوفر لها الحليب الذي كانت تزدان به أرفف متجره من قبل.

يقول قصي إنه عندما يتجول في أنحاء الولايات المتحدة، يلاحظ رواد المطاعم وهم يمارسون حياتهم اليومية. ويشير إلى تلك الكميات الصغيرة من بقايا الطعام التي نتركها في صحوننا، ويتذكر محاولة جيرانه اليائسة للحصول على قطعة صغيرة من الخبز الفاسد في المعضمية. إن رواية قصي وحصيلة خبرته في المعضمية تستحق أن تسمع. وهي جديرة بأن تفحصها محكمة مستقلة، وإذا ثبتت الجرائم المرتكبة، فإن المسؤولين عنها يستحقون المساءلة. ...

وقد حالت ممارسة حق النقض اليوم دون حدوث ذلك. ومن المثير للدهشة أن ممارسة حق النقض من هذا القبيل توفر حماية أيضا للمنظمات الإرهابية الوحشية التي تنفذ عملياتها في سوريا. وليس متوقعا أيضا مساءلة أولئك الذين يجزون رؤوس المدنيين ويشنون الهجمات على الأقليات الدينية في أي وقت قريب أمام المحكمة الجنائية الدولية، ذلك أن ممارسة حق النقض اليوم من قبل روسيا والصين لا تحمي الأسد وأتباعه فحسب، بل وتحمي أيضا الإرهابيين الإسلاميين المتطرفين الذين ما زالوا يواصلون اعتداءاتهم الأصولية على الشعب السوري بطريقة تنعدم فيها اللياقة والإنسانية. وتساعد ممارسة حق النقض من هذا القبيل الإفلات من العقاب ليس بالنسبة للأسد فحسب، بل وللجماعات الإرهابية أيضا.

لقد كانت المحكمة الجنائية الدولية قادرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة حين ارتكبت الجرائم الشنعاء في الماضي. لماذا تستحق شعوب أوغندا ودارفور وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار ومالي وكينيا تحقق العدالة الدولية والنزيهة في حين يُستثنى من ذلك الشعب السوري؟ لماذا ينبغي أن تسعى المحكمة الجنائية الدولية إلى تحقيق المساءلة عن الأعمال الوحشية التي ترتكب في أفريقيا ولا تسعى إلى تحقيقها في سوريا، التي ترتكب فيها أسوأ الفظائع في عصرنا؟ وبالنسبة لأولئك الذين وجهوا هذا السؤال المعقول للغاية إلى مجلس الأمن اليوم، فهاكم الإجابة: ممارسة حق النقض من قبل روسيا والصين.

ونتوقع أن يسألنا أحفادنا بعد عدة سنوات من الآن عن أسباب فشلنا في تحقيق العدالة لأولئك الأشخاص الذين يعيشون في جحيم على الأرض. وربما تحمل كتب التاريخ

صورا فوتوغرافية التقطها الصحفي قيصر لجثث هزيلة تظهر عليها آثار الندوب جراء استخدام الأحماض، جنبا إلى جنب مع صورة لعضوي المجلس اللذين حالا دون تحقيق العدالة للضحايا الذين يتوقون لرؤية نهاية لهذه الفظائع، مثل قُصي.

وعليه، فإن هذا اليوم ليس للمساءلة بما يحقق مصلحة ضحايا نظام الأسد، أو لأمثال قُصي وجيرانه في المعظضمية فحسب، بل هو يوم لمساءلة أعضاء مجلس الأمن أيضا. وما فتئنا ننادي شهرا تلو الآخر، وعاما تلو العام عن أهمية تحقيق العدالة وضرورة المساءلة في سوريا. وقد توسل الضحايا والناجون مطالبين باتخاذ الاجراءات اللازمة، فضلا عن مناداتهم بتحقيق العدالة. يُذكر أن المجتمع الدولي قد دعم الجهود المخصصة الرامية إلى جمع الأدلة بهدف تسجيل الشهادات. وقد أنشأنا لجانا للتحقيق بهدف تقصي الحقائق، في حين واصلنا عقد سلسلة من الجلسات في هذا الشأن، غير أننا لم نتمكن قبل اليوم من تقديم أي مشروع قرار بشأن إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. و لم نتمكن من القيام بذلك خشية من ممارسة الحق النقض ضده.

ومع ذلك، فإن ضحايا آلة القتل الصناعية لنظام الأسد والهجمات الإرهابية يستحقون أكثر من مجرد إحصاء المزيد من القتلى. فهم يستحقون مساءلة جميع أعضاء مجلس الأمن، فضلا عن إحصائهم. وهم يستحقون أن يسجل التاريخ من وقفوا إلى جانبهم وآزروهم، وأولئك الذين اختاروا أن يصوتوا برفع الأيدي لحرمانهم من فرصة تحقيق العدالة. وفي حين قد لا تحقق المساءلة عن تلك الجرائم البشعة التي ما تزال ترتكب بحق الشعب السوري أمام المحكمة الجنائية الدولية اليوم، فإنه ينبغي مساءلة عضوي المجلس اللذين حالا دون تلك المساءلة.

وقد يشير ممثل سوريا، بل ربما ممثل روسيا أيضا، إلى أن مشروع القرار الذي تم التصويت عليه اليوم يتسم بالتحيز. وأنا أوافقهما الرأي. فهو متحيز لإقرار الحقائق، ويجنح إلى السلم الذي يتأتى من مساءلة الأفراد وليس مجموعات سكانية بأكملها، من قبيل العلويين أو السنة أو الأكراد. ولن تثنينا نتائج التصويت اليوم، على قدر ما هي مخيبة للآمال، عن سعينا إلى تحقيق العدالة.

وستواصل حكومة بلدي العمل مع العديد من المنظمات والحكومات الأخرى على تشجيع وتيسير المزيد من أنشطة جمع الأدلة. ولن يُفلَّ عزمنا على أن يحصل ضحايا الفظائع التي ارتكبت في سوريا وأحبائهم على إجابات وفقا لهيبة القانون. ونسترشد في ذلك المسعى بمبدأ حضاري أساسي، ظل صامدا أمام اختبار الزمن بحق. فكما قال صولون، حكيم أثينا، قبل ما يزيد على ٥٠٠ ٢ عام ”إن على غير الآثمين، شأنهم شأن من وقع عليهم الذنب، أن يجنحوا إلى معاقبة الآثمين“. وقد أكدت الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس ذلك اليوم.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): تأخذ رواندا الكلمة لتعليل تصويتها على مشروع القرار S/2014/348 الذي يطلب إحالة الحالة في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأشكر السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام، على بيانه وأنوّه إلى حضور السفير بشار الجعفري، الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بيننا اليوم.

إن موقف رواندا إزاء المحكمة الجنائية الدولية – الذي أعربنا عنه في مناسبات عديدة في المجلس – معروف تماما. ويقينا فإن المناقشة التي جرت بشأن المحكمة الجنائية الدولية مشروعة تماما، وينبغي أن تستمر في إطار الأمم المتحدة، بهدف التوصل معا إلى نظام عادل وأكثر كفاءة للعدالة الجنائية، كي يكون أكثر قدرة على مكافحة الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطرا.

ومع ذلك، فنحن لسنا هنا اليوم لإجراء مناقشة موضوعية أخرى بشأن المحكمة الجنائية الدولية، كما ذكرت السفيرة سامانثا باور. وأوافقها تماما على ذلك الرأي. وسيسألنا

أحفادنا يوما ما عما قمنا به لوقف المأساة السورية. فنحن هنا بصفتنا آباء وأمهات وبشرا ممثلين للمجتمع الدولي. وينبغي أن نصغي لأصوات القتلى الذين تجاوز عددهم ٠٠٠ ١٦٠ شخص خلال السنوات الثلاث الماضية في سوريا. ويذكّرنا ذلك بأنه لا يمكن أن يغض المجلس الطرف عن ارتكاب الفظائع الجماعية. فنحن هنا بوصفنا هيئة جماعية أنيطت بها المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويشمل ذلك المسؤولية عن الحماية والالتزام بمحاسبة مرتكبي أشد الجرائم خطرا. فالأطفال يتعرضون للغاز، والنساء يتعرضن للانتهاكات الجنسية، في حين يستمر تعذيب الرجال. واستُخدمت البراميل المتفجرة للهجوم على المستشفيات والمدارس. وما تزال المجتمعات المحلية التي دمرتها الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في سوريا في حالة من الرعب لا نهاية لها.

لقد دعت رواندا مرارا وتكرارا إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية في إطار عملية جنيف للسلام. وأيدنا أيضا دعوة الأمين العام التي تحث جميع الدول المعنية الأعضاء في الأمم المتحدة على الامتناع عن توريد الأسلحة بغرض تقديم المساعدة إلى أي من الأطراف في سوريا. ونتفق في الرأي أن أيا من الدول المعنية لم يستجب لتلك الدعوة. ومع ذلك، فإن جسامة انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا تقتضي اتخاذ إجراءات فورية من جانب المجتمع الدولي، وخصوصا مجلس الأمن. ونعلم جميعا أن الولاية القضائية السورية في الوقت الراهن ليست في وضع يسمح لها بمحاسبة مرتكبي الفظائع الجماعية في سوريا.

وعليه، نشكر فرنسا على عرض مشروع القرار، باعتباره رسالة قوية إلى الأطراف المتحاربة في سوريا مفادها أن مجلس الأمن ما زال ملتزما بالمساءلة. وعليه، فقد صوتت رواندا لصالح القرار. وعلى الرغم من الفشل في اعتماده، وهو ما نأسف له، فإن رواندا لم تفقد الأمل في تحقيق العدالة والمساءلة في سوريا. مع ذلك، وتحقيقا لهذا الهدف، فإن هناك ضرورة لأن تتعامل الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بعقول وقلوب مفتوحة من أجل التوصل إلى حل لهذه الكارثة الإنسانية ولحالة حقوق الإنسان. وبالرغم من الإنجازات الحقيقية التي تحققت في القضاء على البرنامج الكيميائي السوري، فإن من الواضح أن مصداقية المجلس فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين لا تزال تواجه تحديات خطيرة، وخصوصا ما يتعلق بقدرته على وضع حد للفظائع التي ترتكب في سوريا.

وتغتنم رواندا، باعتبارها الرئيس المشارك لفريق الأصدقاء المعني بالمسؤولية عن الحماية ونظرا لتاريخها بالذات المتعلق بالإبادة الجماعية، هذه الفرصة لتكرر دعوتها جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى النظر بشكل جدي وبتأن في الاقتراح الفرنسي لوضع مدونة لقواعد السلوك فيما بيننا، نمتنع بموجبها طوعا عن استخدام حق النقض (الفيتو) في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفي ذلك السياق، وريثما يجرى اصلاح ذو مغزى لمجلس الأمن، نرى أن بوسع مثل تلك المدونة لقواعد السلوك أن تكون أداة ضرورية لتمكين المجلس من إعادة اعتناق القيم الأخلاقية المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي الختام، علينا جميعا أن نلزم أنفسنا بوضع العمل من أجل الإنسانية فوق عدم التصرف من أجل المصالح. وذلك هو السبيل الوحيد لنتمكن من تكريم الضحايا السوريين ولنبدي لعالم متشكك اننا، أعضاء مجلس الأمن، استخلصنا الدروس من الماضي وقررنا الارتقاء إلى مستوى المهمة السامية التي أوكلها إلينا مجتمع الأمم.

السيد مارك ليلال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد سمعنا مرارا وتكرارا في هذه القاعة عن الحجم المروع للانتهاكات والاعتداءات التي ارتكبها النظام السوري ضد

المدنيين خلال الأعوام الثلاثة الماضية للتراع: القصف العشوائي بالقنابل للمناطق المأهولة بالسكان المدنيين؛ والانتهاكات البشعة، بما في ذلك القتل المنهجي والتعذيب في مراكز النظام للاحتجاز؛ والمنع التعسفي لإمكانية الوصول الإنساني إلى المحتاجين؛ واستخدام الحصار والتجويع سلاحا للحرب.

إن مشروع القرار المقدم اليوم S/2014/348 يوفر للسوريين الأمل بإنهاء إفلات الأشخاص الذين ارتكبوا تلك الفظائع من العقاب. فإخضاع الجناة للمساءلة عن أعمالهم عنصر حيوي لإحلال السلام المستدام. ولا يمكن لأي تسوية في سوريا أن تكون حقيقية أو دائمة بدون تحقيق العدالة. وكان من شأن مشروع القرار أن يسند إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ولاية للتحقيق في جميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت خلال التراع، بصرف النظر عن هوية الجاني أو انتمائه.

وحظي مشروع قرار اليوم بتأييد ١٣ عضوا في مجلس الأمن وشارك في تقديمه ٦٥ واكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية من جميع أرجاء العالم والائتلاف الوطني السوري. ويدل ذلك على قوة الشعور الدولي بشأن هذه المسألة. ومن دواعي الخزي لروسيا والصين انهما اختارتا تعطيل الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة للشعب السوري. ومن المخزي انهما مرة أخرى استخدمتا حق الفيتو ضد جهود مجلس الأمن لاتخاذ إجراء ردا على الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان التي ترتكب كل يوم في سوريا. وسيتعين على روسيا والصين أن تبررا سلوكهما، ليس أمام تلك الدول والمنظمات فحسب، بل أيضا أمام العديد من الشعب السوري، الذين لا يزالون يعانون في ظل نظام الأسد الوحشي.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق المساءلة. وبالرغم من تصويت اليوم، سنواصل البحث عن سبل لكفالة التمكن من تحقيق المساءلة في سوريا. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى توثيق الفظائع وسنظل مستعدين للوقت الذي سيخضع فيه المسؤولون للمساءلة. وقد يتمكن مرتكبو الجرائم المروعة في سوريا من الاختفاء وراء الفيتو الروسي والصيني في الوقت الحاضر، ولكنهم لن يتمكنوا من تفادي العدالة إلى الأبد.

السيد عميش (الاردن): في سياق تفسير الأردن لتصويته مؤيدا لمشروع القرار S/2014/348، نود الإشارة إلى اننا قمنا بذلك لإيماننا العميق بمبادئ العدالة الجنائية وبأهمية المحاسبة الجنائية، وفي محاولة لوضع حد لسياسة الإفلات من العقاب المتبعة منذ بداية الأزمة السورية. وكذلك لكون الاردن طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي هذا الصدد، نود الإعراب عن أسفنا لعدم تمكن المجلس من اعتماد مشروع القرار، مؤكدين على دعمنا وتأييدنا للمبادرة الفرنسية لمنع استخدام حق النقض (الفيتو) عند تصويت المجلس على مشاريع قرارات تتضمن إدانة أو فرض عقوبات أو إحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية في حالات ارتكاب جرائم منهجية وعلى نطاق واسع، الأمر الذي للأسف قد شهدناه اليوم.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): لفترة ثلاثة أعوام، ما فتئت سوريا تتزلق كل يوم شيئا فشيئا في أهوال أعمال العنف العشوائي التي تؤدي إلى القتل في مناخ مطلق للإفلات من العقاب. ويشكل ذلك الإفلات المطلق من العقاب أحد الأسباب وراء استمرار أطراف التراع في سوريا في التورط في حمام دم يمثل المدنيون ضحاياه الاوائل.

وتتراكم الأدلة على الفظائع المرتكبة في سوريا بإصدار التقارير المتعاقبة، سواء كانت تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان أو تقارير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أو تقرير كايسار (S/2014/244، المرفق) عن التعذيب المنهجي الذي يرتكب على نطاق هائل في السجون السورية أو تقارير المنظمات

غير الحكومية، بما في ذلك عن استخدام براميل القنابل ضد السكان المدنيين. إن سوريا في حرب، نعم، ولكن الحرب لا تبرر كل شيء. فحتى الحرب لها قواعدها بموجب القانون الدولي، وتلك القواعد تنتهك كل يوم في سوريا.

لقد قتل بالفعل أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ في النزاع السوري. وقائمة الفظائع المرتكبة في سوريا أطول من أن نوردها كلها، ولكنني أود أن أتطرق هنا للمعاناة التي لا مثيل لها التي تلحق بالأطفال في النزاع. فقد قتل أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل. وأصيب أو شوه أطفال لا حصر لهم من جراء عمليات القصف الجوي للمناطق المأهولة بالسكان، باستخدام قوات الحكومة السورية للذخائر العنقودية وقنابل البراميل بصورة عشوائية. ويعتقل الأطفال ويجندون مقاتلين ويحتجزون تعسفيا وتساء معاملتهم ويعذبون. ووقع عدد من الأطفال ضحايا للعنف الجنسي أو الاختفاء. واستهدف جميع أطراف النزاع المدارس والمستشفيات أو استخدمتها للأغراض العسكرية.

ولوضع حد للنزاع والفظائع في سوريا، من الضروري العمل لإيجاد حل سياسي. والجميع يدركون ذلك. ولكن جهود التوصل إلى حل سياسي في حالة للجمود، بشكل رئيسي لأن السلطات السورية ترفض مناقشة أي عملية انتقال سياسية حقيقية. ونحن، من جانبنا، لا يمكن أن نقبل حالة الجمود السياسي التي يستخدمها بعض الشركاء ذريعة لمنعنا من اتخاذ إجراء لمكافحة الإفلات من العقاب في سوريا. ومكافحة الإفلات من العقاب لا تتناقض مع البحث عن حل سياسي – بل بالعكس تماما. وتعني مكافحة الإفلات من العقاب على وجه الدقة مكافحة العناصر التي تؤجج الحرب وأعمال العنف. وتهدف مكافحة الإفلات من العقاب إلى ردع الجناة عن ارتكاب المزيد من الجرائم. ونؤمن إيمانا عميقا بان تحقيق العدالة أحد العناصر الأساسية – وهو عنصر لا غنى عنه – لإستعادة السلام في سوريا.

ولذلك السبب، ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ناشدت لكسمبرغ بلا كلل، جنبا إلى جنب مع ٥٧ دولة أخرى، مجلس الأمن إحالة الوضع السائد في سوريا منذ آذار/مارس ٢٠١١ إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، دون أي استثناء أو أي تمييز بين الأشخاص الذين يزعم أنهم ارتكبوا جرائم. فالضحايا في سوريا يستجدوننا أن نوفر لهم على الأقل بصيصا من الأمل في إقامة العدل وفي إخضاع مرتكبي الجرائم البشعة التي ارتُكبت في البلد للمساءلة عن أفعالهم في نهاية المطاف. وقد أنشئت المحكمة تحديدا لوضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة لمرتكبي أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره، ولكفالة فعالية مقاضاة المتهمين في هذه الجرائم عندما تكون دولة ما غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك. وتلك هي الحالة في سوريا بالتأكيد.

ولهذا السبب، شاركت لكسمبرغ في تقديم مشروع قرار اليوم (S/2014/348) وصوتت مؤيدة له، وهو المشروع الذي اقترحته فرنسا على مجلس الأمن والذي ينص على إحالة الوضع السائد في سوريا منذ آذار/مارس ٢٠١١ إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية. وإذا تجاوزنا ما يفرق بيننا، فإن ثمة مجموعة من القيم المشتركة والإنسانية المشتركة والإيمان المشترك بكرامة وقيمة البشر، وهي أمور ينبغي أن توحدنا وتحقق الإجماع في مجلس الأمن. ومشروع القرار المقدم من فرنسا يعبر عن تلك القيم المشتركة. ودون الدخول في سجال، فقد كان الهدف منه إحالة جميع الانتهاكات المرتكبة من قبل جميع أطراف الصراع في سوريا إلى المحكمة، بما في ذلك الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها السلطات السورية والميليشيات الموالية للحكومة، من جهة، وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها الجماعات المسلحة من غير الدول، من جهة أخرى.

ومما يثير بالغ أسفنا أننا لم نجد بدا من الاستنتاج أن الغلبة اليوم لم تكن لإنسانيتنا وقيمنا المشتركة، وألا نتمكن

من اعتماد مشروع القرار بسبب تصويت اثنين من الأعضاء الدائمين، روسيا والصين، معارضين له. وحق النقض المزدوج هذا ضار بصورة مضاعفة لأنه ستترتب عليه آثار خطيرة على مستقبل الشعب السوري الذي يقاسي يوميا أهوال دوامة لا نهاية لها من العنف، ولأنه يؤثر على مصداقية وفعالية مجلس الأمن ويحكم عليه بالتقاعس في مواجهة الإفلات من العقاب. وتصويت اليوم يسلط الضوء على المأزق الذي يجد مجلس الأمن نفسه فيه، وذلك بسبب إساءة استعمال حق النقض. وفي هذا الصدد، تؤيد لكسمبرغ الاقتراح المقدم من فرنسا والداعي إلى امتناع الأعضاء الخمسة الدائمين عن اللجوء إلى حق النقض في حالات الفظائع الجماعية أو الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية. ومن شأن وضع مدونة طوعية لقواعد السلوك من هذا القبيل أن يساعد على تعزيز مصداقية المجلس، وقبل كل شيء، فعاليته في حماية السكان المدنيين.

وعلى الرغم من تصويت اليوم، فإننا لن نستسلم لليأس. وفي مواجهة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا، لن نكف أبدا عن الدعوة إلى إقامة العدل بالنسبة للسوريين. ولن نفقد الأمل في انتصار إنسانيتنا المشتركة في نهاية المطاف.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نأسف بشدة لعدم التمكن من اعتماد مشروع القرار الذي صوتنا عليه للتو (S/2014/348)، والذي يهدف إلى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية لإجراء تحقيقات وما يتبع ذلك من عقاب المسؤولين، أيا كانوا. وفي العديد من المناسبات، انضمت شيلي إلى أولئك الذين يدعون البلدان التي تتمتع بحق النقض إلى الامتناع عن استخدامه في الحالات التي تنطوي على جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب أو إبادة جماعية أو تطهير عرقي. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن تكون لديه القدرة على العمل دعما للقيم والمبادئ الأساسية الأكثر أهمية للجنس البشري. وشاركت شيلي في تقديم مشروع القرار بروح من الانفتاح واقتناعا منها بأنه يمثل خطوة ضرورية في إنصاف جميع ضحايا الصراع في سوريا، دون أي تمييز بين مختلف الأطراف.

وبلدنا طرف في نظام روما الأساسي، وبناء على ذلك، نعتقد أنه يجب دعم سلامته ليتسنى تنفيذه بصورة كاملة وفعالة في مكافحة الإفلات من العقاب. وقد برهنت المحكمة الجنائية الدولية على أنها أفضل وسيلة للتحقيق في الأفعال التي أدت إلى إعداد مشروع القرار الذي لم يتسن اعتماده اليوم.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): لقد خذل مجلس الأمن الشعب السوري مرة أخرى اليوم. فقد دخلت الحرب هناك عامها الرابع الآن. وتمزق البلد، ربما على نحو لا رجعة فيه. وفر ما يقرب من نصف سكانه البالغ تعدادهم أكثر من ٢٠ مليون نسمة أو شُردوا. وهناك أسرة واحدة تفر من سوريا كل ٦٠ ثانية. ونحن نواجه نظاما ترتكز استراتيجيته العسكرية على الاستهداف المتعمد للمدنيين من خلال عمليات الحصار واستخدام التجويع كسلاح حرب والقصف الجوي العشوائي واستخدام البراميل المتفجرة على نحو مستهدف ضد الأحياء السكنية والحرمان التعسفي من الوصول إلى المساعدات الإنسانية والإمدادات الطبية واستهداف العاملين في المجال الطبي والمستشفيات والتعذيب المنهجي الجماعي والعنف الجنسي والإعدام والإجلاء القسري لسكان البلدات والمدن ومنع وصول الإمدادات الإنسانية إلى مواطنيه الذين لا يعيشون في المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة.

والأزمة الإنسانية، وهي الأكبر من نوعها في هذا القرن، تتفاقم بصورة سريعة جدا. ولا يوجد حل في الأفق. وجميع أطراف الصراع، بما في ذلك المتطرفون والإرهابيون الذين يسعون إلى السيطرة على المعارضة خدمة لأهدافهم، مذنبة بارتكاب جرائم فظيعة. وتسود ثقافة الإفلات من العقاب.

ولا يخضع أحد للمساءلة. وقد وثقت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية أدلة مستفيضة على مدى السنوات الثلاث الماضية ضد أولئك الذين ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وخلصت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أن هذه الجرائم ارتكبت خلال السنوات الثلاث الماضية، ودعت باستمرار إلى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي نيسان/أبريل، عُرض على المجلس نفسه الأدلة الفوتوغرافية التي تقشعر لها الأبدان الواردة في تقرير قيصر (S/2014/244، المرفق)، والتي توثق التعذيب المنهجي والواسع النطاق للمحتجزين الذين يعتقلهم النظام السوري، وإعدامهم على نطاق واسع. وما فتئ الأمين العام يدعو إلى تحقيق المساءلة عن الجرائم التي نشهدها في سوريا. وقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية على وجه التحديد لضمان إخضاع المسؤولين عن أسوأ جرائم الفظائع الجماعية للمساءلة، ولا سيما في الحالات التي تكون فيها السلطات الوطنية غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك على الصعيد المحلي.

والسلطات السورية لم تتقاعس عن القيام بهذه المسؤولية فحسب، بل إنها هي نفسها من بين مرتكبي هذه الجرائم. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف. وكانت أستراليا واحدة من بين ٥٨ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي خاطبت المجلس قبل ١٨ شهرا لطلب إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأصبحت الحالة أكثر سوءا بكثير منذ ذلك الحين. ومن شأن عدد المشاركين في تقديم مشروع قرار اليوم (S/2014/348)، البالغ ٦٥ دولة، وعدد الأصوات المؤيدة، ١٣ صوتا، أن يبعثا برسالة لا لبس فيها إلى المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم. وربما يكون مشروع القرار قد أُسقط باستخدام حق النقض ولكن لا يوجد قانون ينص على سقوط الجرائم التي تُرتكب في سوريا بالتقادم، وسنستمر في السعي إلى إنصاف الضحايا.

إن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية عن الحماية، وهي مسؤولية كلفه بها جميع قادتنا خلال مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥، وعن منع الفظائع الجماعية حيثما أمكننا ذلك. ودور المجلس مُعترف به تحديدا في نظام روما الأساسي، لأن المساءلة أمر أساسي للحماية وللمسؤوليات الرئيسية التي يضطلع بها المجلس في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وثمة تكلفة بشرية باهظة لاستخدام حق النقض لمنع اعتماد مشروع قرار متوازن، يسعى إلى تحقيق المساءلة في ما يتصل بارتكاب جرائم الفظائع الجماعية.

سيُحكم بقسوة وبحق، على المجلس بسبب ذلك الفشل. ويؤكد فشل اليوم على أقل تقدير، أهمية ضبط النفس الطوعي فيما يخص استخدام حق النقض في الحالات التي تكون فيها الفظائع الجماعية واضحة للغاية.

إن هذا هو حق النقض الرابع الذي يستخدم في المجلس، في غضون ثلاث سنوات لمنع اتخاذ إجراءات فيما يخص سوريا. وفي إطار تنفيذ ولايتنا المتعلقة بالسلام والأمن، يقوم المجلس الآن بالإذن لأكبر عدد من قوات حفظ السلام بحماية المدنيين في العديد من الأزمات، أكثر من أي وقت مضى وعلى نحو متزايد من خلال عمليات قوية. ونحن نقوم بذلك من خلال اتفاق مشترك بين جميع الأعضاء، كما ينبغي لنا أن نفعل. ولكن عندما نفشل، كما حصل لنا اليوم فيما يخص سوريا، فإن العواقب يمكن أن تكون مدمرة. إن لضحايا النزاعات الحق في الحصول على دعم مجلس الأمن، واتخاذ إجراءات من جانبنا. وتقع على المجلس مسؤولية توفير ذلك الدعم واتخاذ إجراءات.

السيدة مورموكيتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أعتقد أننا كنا نعلم جميعا مسبقا نتيجة التصويت اليوم، ومع ذلك، من المخيب للآمال ومن المثير للقلق بشكل كبير، رؤية استخدام حق النقض للمرة الرابعة بشأن سوريا، وهذه المرة

بشأن إحالة النزاع السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونشكر فرنسا على صياغتها مشروع القرار S/2014/348، الذي قدمته ٦٥ دولة، بما فيها بلدي.

مع إزهاق أرواح ٠٠٠ ١٦٠ شخص و ٢,٧ مليون لاجئ، وما يناهز ٦,٥ مليون مشرد، فإن حق النقض هذا ما هو إلا تأييد للإفلات من العقاب. كما أنه يشكل رخصة لجميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، في سوريا وفي أماكن أخرى، لمواصلة تلك الأعمال المروعة كما يشاؤون. ويستمر ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في سوريا بشكل يومي. وترتكب جرائم وحشية على نطاق واسع، وهي جرائم يجب ألا يكون لها مكان في القرن الحادي والعشرين. إن الإرهاب في تزايد. ويُستخدم التجويع سلاحا في الحرب. ويُرفض وصول المساعدات الإنسانية، ويتم التلاعب بالمساعدات الإنسانية لفرض الاستسلام. وحجم الدمار المادي والخراب يفوق الوصف. وينشأ جيل من الأطفال في سوريا، ٥,٧ مليون طفل، وفقا لمنظمة الأمم المتحدة، محرومين من طفولتهم ومن التعليم والمسكن، وبالتالي من مستقبلهم. إنهم يمثلون جيلا ضائعا.

صدم العديد منا الشهر الماضي خلال اجتماع بصيغة آريا، لدرجة الصمت جراء الصور الواردة في تقرير قيصر، لآلاف الجثث الهزيلة التي توجد عليها آثار تعذيب مروع. وبالنسبة لنا، ومهما كانت صادمة لنا، فإنها لم تكن سوى صورا فقط. أما بالنسبة لعدد لا يحصى من الضحايا في سوريا، فإنها تشكل حقائق بشعة عن حياتهم اليومية. في الآونة الأخيرة، رأى العديد منا شواهد أخرى عن الفظائع التي ارتكبها النظام السوري، جراء الاستخدام العشوائي للبراميل المتفجرة، وهي أيضا صور صادمة جدا لا يمكن تحملها، ولكنها تشكل حقائق بشعة عن الحياة اليومية لشعب سوريا.

لكن يبدو بأنه لم تؤثر أي من تلك الحقائق في العضوين اللذين اختارا مرة أخرى استخدام حق النقض ضد قرار لمجلس بشأن سوريا، واللذين من خلال قيامهما بذلك، إختارا حماية الجلاد لا الضحية، وفتحا الباب على مصراعيه لإراقة الدماء والإفلات من العقاب. لقد أتيحت العديد من الفرص للنظام السوري لكي يمنع أولا ثم يضع حدا لإراقة الدماء. لكنه لم يسع قط للقيام بذلك. إن الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية لن تعيق ولا يمكنها أن تعيق أي عملية ترمي إلى تحقيق السلام والمصالحة، وذلك لأنه لم تكن تجر أي عملية من هذا القبيل أصلا. وتعتقد جميع الأطراف أن بوسعها كسب المعركة بالقوة، وهو ما يعني المزيد من الخسائر في الأرواح، والمزيد من الدمار. إن شعب سوريا الذي عانى مدة طويلة، يستحق مستقبلا أفضل.

أنشئت المحكمة الجنائية الدولية، كمحكمة دولية دائمة لديها ولاية لمحاكمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، عندما تكون السلطات الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في القيام بذلك، وللنظر بالضبط في هذا النوع من الحالات القائمة في سوريا اليوم. وعلى الرغم من أن عمل المحكمة يمكن أن يشكل جزءا فقط من جهد تحقيق العدالة والمساءلة الأوسع المطلوب في هذا البلد الذي مزقته الحرب، كانت إحالة سوريا ستشكل خطوة أولى حاسمة في الاتجاه الصحيح. ومن خلال حق النقض الذي استخدم اليوم، رفضت بقسوة تلك الخطوة الحاسمة الأولى الرامية إلى تحقيق العدالة والمساءلة.

إن استخدام حق النقض اليوم هو عبارة عن موقفعلى الجانب الخطأ من العدالة والمساءلة، وهو موقف على الجانب الخطأ من الإنسانية. ولكن مما يشجعني اليوم، رؤية المزيد من الأعضاء وقد اختاروا الجانب الصحيح من التاريخ.

السيدة بيرسبال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): منذ انضمامنا إلى المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وفي

مناسبات عديدة، دعمت الأرجنتين إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، بحيث يمكن للمحكمة أن تمارس ولايتها بتراهة فيما يتعلق بمجمل أطراف إحدى أكثر الحالات وحشية وفظاعة وإرباكا في عصرنا.

إن السماح باستمرار الإفلات من العقاب ليشكل ردا على الجرائم التي ترتكبها جميع الأطراف في سوريا، لا يلحق فقط الضرر بالأسس الأخلاقية والسياسية والقانونية للأمم المتحدة، ولكن أيضا بمسؤولية المجلس عن حفظ السلم والأمن الدوليين. ومن غير المقبول، بل من المهين السعي إلى تقديم انقسام زائف بين السلام والعدالة. لقد تعلمنا كلنا بأن لا عدالة بدون سلام، وبأن السلام مهدد إذا غابت العدالة.

لقد صوتت الأرجنتين وفقا لتصميمنا السياسي ومسؤوليتنا الأخلاقية واحترامنا للقانون الدولي، مؤيدة إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وتمثل هدفنا الوحيد والراسخ والواضح في تحقيق المحكمة مع مرتكبي الجرائم الخطيرة التي نص عليها نظام روما الأساسي ومحاكمتهم، والاعتراف بالحقوق غير قابلة للتصرف لضحاياها في معرفة الحقيقة، وفي الذاكرة، والعدالة والحصول على تعويضات. وفي الوقت نفسه، قررت الأرجنتين ألا تشترك في المبادرة، لأن هدفنا كان أيضا الحفاظ على سلامة النظام الأساسي، الذي يشترط صياغة الإحالات التي يقوم بها المجلس، باستخدام العبارات الملائمة، حتى لا يجري تقويض الأسس القانونية لنظام روما الأساسي أو اختصاص المحكمة وفعاليتها.

من ناحية، يبدو أنه يتعين علينا أن نقبل مرة أخرى، ممارسة العدالة بشكل انتقائي، كأمر عادي. ويجب علينا ألا نفاجأ بأنه في حالات مماثلة ارتكبت فيها جرائم بشعة، يعتبر بعضها قابلا للإحالة للمحكمة، وبعضها الآخر غير قابل لذلك. ومن ناحية أخرى، يبدو أن ثمة محاولة لجعلنا نعتقد أن تقويض سلامة الصكوك القانونية لا يعرقل بأي وسيلة كانت هدف تحقيق العدالة. وفي بعض الحالات، تساق حجج القيم المتعالية، بينما تساق حجج معقدة في حالات أخرى، على الرغم من أنها تتكئ أساسا على المبدأ البرغماتي المتمثل في أن الغاية تبرر الوسيلة. لقد تعلمنا من التجربة، مع ذلك، بأنه ليست كل وسيلة تؤدي إلى النتيجة المرجوة.

ترى الأرجنتين والعديد من الدول الأعضاء الأخرى، بأنه لا تطبيع السلوك التعسفي، ولا التراجعان القانوني والبراغماتي بدون قيم هي خيارات صحيحة. في رأينا، يجب أن تخضع الجرائم البشعة لأحكام العدالة، أينما ارتكبت، وأيا كان مرتكبها. وكما هو الحال مع حقوق الإنسان، لا يمكننا ادعاء احترام بعض الحقوق، وعدم الاعتراف ببعضها الآخر. ولا يمكننا أن نستمر في القول إننا ندافع عن انطباق بعض أحكام القواعد، وليس مجملها.

خلال عام ٢٠٠٥، عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، الذي أحال من خلاله الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، رأت الأرجنتين، التي كانت عضوا منتخبا في المجلس في ذلك الوقت، ألا تصبح بعض عناصر القرار دائمة.

ومع ذلك، فإننا نواجه نفس السيناريو اليوم، لأن نص مشروع القرار المعروض علينا يعكس نية الإحالة لأفراد بعينهم فحسب، ويسمح بالاستثناءات فيما يتعلق بنطاق الولاية القضائية للمحكمة وواجب التعاون معها، ويتضمن فقرة تنص على أن المجلس يقر بأن النفقات المتكبدة فيما يتصل بالإحالة لن تتحملها الأمم المتحدة ولكن تتحملها الدول الأطراف في نظام روما الأساسي أو من خلال مساهمات طوعية، الأمر الذي يتعارض مع أحكام النظام الأساسي. هل لا بد أن نذكر بأن مجلس الأمن لديه السلطة لحمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والطرفين والدول غير الأطراف في نظام روما

الأساسي على التعاون مع المحكمة؟ من المؤسف أن المجلس لا يضع ذلك الالتزام الأخلاقي موضع التطبيق.

فيما يتعلق باستثناءات الولاية القضائية بشأن الدول غير الأطراف في النظام الأساسي وعدم تمويل الإحالات من قبل الأمم المتحدة، يجب أن أشير إلى اعتراض الأرجنتين بشدة على تلك الأحكام، بل وإلى فهمنا للنتائج، بما في ذلك الإحالتين السابقتين. وفقاً لنظام روما الأساسي، في حالة الإحالة، تمارس المحكمة ولايتها القضائية على رعايا الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي. ولا يملك مجلس الأمن سلطة إعلان أي تعديل في النظام الأساسي من أجل منح الحصانة لرعايا الدول غير الأطراف الذين يرتكبون الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي في حالة محالة إلى المحكمة. أي أن لا شيء في نص الفقرة ٧ أو من أي فقرة أخرى من مشروع القرار الذي صوتنا عليه للتو يخول السلطة لتعديل أحكام النظام الأساسي فيما يتعلق بالولاية القضائية للمحكمة في حالة بعينها أو إذا ما كانت هناك حاجة إلى قرار، فالمحكمة في نهاية المطاف هي قاضي اختصاصها.

فيما يتعلق بتمويل الإحالات، فإن الحكم الوارد في الفقرة ٨ لا يتفق مع نظام روما الأساسي واتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية؛ اتفاق العلاقة. إنه غير عادل بشكل صارخ. والأرجنتين لا توافق على ادعاء المجلس أن الأمم المتحدة لن تتكبد نفقات الإحالة. لا يمكن للمجلس أن يضطلع بسلطات لا يملكها مثل البت في تمويل الإحالة. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، يقع ذلك ضمن صلاحيات الجمعية العامة. وهذا واضح أيضاً في الفقرة ٨، التي تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٩٥/٦٧. وبالتالي، يمكن للجمعية العامة، بموجب اتفاق العلاقة، البت بشأن تمويل الإحالات التي يقوم بها المجلس، إذا ارتأت ذلك مناسباً.

ختاماً، أود أن أقول إن هذه الجلسة حساسة ومؤسفة للغاية. وما كان ينبغي لنا أن نفعله بحسن نية من خلال التكلم بصوت واحد وأخفقنا في ذلك، قد تحقق في نهاية المطاف من خلال الشعور بالعجز. لقد سمع ضحايا لا حصر لهم أن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن وضع حد للعنف المميت، والقضاء على الإفلات من العقاب المهين أو المساعدة على إعادة السلام المفقود في سوريا.

ومع ذلك، فإن المهمة النبيلة وعمل المحكمة الجنائية الدولية في نظام متعدد الأطراف سعياً لإنهاء الإفلات من العقاب، وإرساء سيادة القانون، وتشجيع احترام حقوق الإنسان والنهوض بها، وتحقيق السلام الدائم وفقا للقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما ورد في إعلان كمبالا، لا تسمح لنا بأن نعتقد أننا لن نحقق أبداً ما عجزنا عن تحقيقه حتى الآن. إننا نظلم أنفسنا كثيراً إن لم نثق كل الثقة في أن مجلس الأمن عاجلا وليس آجلا سوف تتغير نظرته للسلطة وطريقته في العمل.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): على مدى أكثر من ثلاث سنوات، يتفاقم الوضع في سوريا يوماً بعد يوم. وليس في الأفق أي بادرة للتحسن أو الهدوء. وكل يوم تقريبا يحصد نصيبه من الضحايا الجدد. والمدنيون السوريون، لا سيما النساء والأطفال وكبار السن، قد حوصروا في الوسط ليكونوا هدفاً للهجمات المتعمدة، حيث يواجهون الغارات الجوية ونيران المدفعية والبراميل المفخخة، والتهجير القسري وتفجير السيارات والاغتصاب والتعذيب والاختطاف يومياً. هذه الأعمال تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وينبغي تقديم مرتكبيها للمحاكمة، أياً كانت انتماءاتهم.

وما فتئت تشاد تستنكر وتدين بشدة جميع أشكال العنف والأعمال الوحشية ضد المدنيين من قبل أي جهة كانت. ولسوء الطالع، نلاحظ بكل أسف أن كل تلك الفظائع لم تفلت من العقاب فحسب، بل إنها أصبحت أكثر تواتراً

مع تصاعد الصراع. ونعتقد أن نطاق العنف وغياب آفاق مخرج سلمي للأزمة يعرض الظروف المؤدية إلى محاكمة موثوق بها ونزيهة لأخطر الجرائم في المحاكم الوطنية للخطر. وفي هذا الصدد، فإن الامتناع عن دعم مبادرة تسعى لمكافحة الإفلات من العقاب والحرمان من العدالة سيعتبر فشلاً ذريعاً لتشاد كدولة طرف في نظام روما الأساسي. وانطلاقاً من هذا الإيمان القوي والرغبة في الإسهام في الجهد المشترك لوضع حد لمعاناة الضحايا، صوتت تشاد لصالح مشروع القرار الذي صوتنا عليه للتو، ولكن لم يعتمد، للأسف.

وفي حين أننا صوتنا لصالح مشروع القرار من حيث المبدأ، فإن تشاد تأسف لأن مشروع القرار، كغيره من مشاريع القرارات بشأن ليبيا ودارفور، يقدم معالجة تقديرية لفئة من رعايا الدولة فيما يتعلق بنفس الجريمة. ومع ذلك، فإن تلك الإعفاءات، التي قد يكون لها ما يبررها في بعض الحالات، يصعب على الضحايا قبولها، كما أنها تقوض مبدأ تحقيق العدالة الجنائية للجميع، من دون استثناء، بالنسبة لأشد الجرائم خطورة.

ختاماً، تكرر تشاد نداءها إلى جميع أطراف النزاع في سوريا بالوفاء بواجبها فوراً في حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والمركبات الطبية والسماح للوكالات الإنسانية بالوصول إلى السكان المدنيين كافة بدون عوائق.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نتفهم دوافع الكثير من الوفود التي أيدت، أو شاركت في تقديم مشروع القرار S/2014/348 بشأن إحالة حالة سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما نتشاطر المشاعر التي أثارتها في نفوسهم الأزمة في سوريا، والذي طال أمدها كثيراً. فمن الصعب رؤية مشاهد الدمار والخسائر في الأرواح ومعاناة السكان.

وما هو أكثر صعوبة أن نتبين الدوافع التي حدت بفرنسا إلى إعداد مشروع القرار وطرحه للتصويت، ونحن ندرك تماما وبصورة مسبقة المصير الذي ينتظره. فلم يكن هناك ندرة في الشكاوى من عدم وجود وحدة بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بشأن سوريا.

وفي الواقع، فإن بوسعنا تحقيق نتائج إيجابية ملموسة حين نكون متحدين. ولا ريب أن اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن تدمير المخزونات الكيميائية السورية يأتي بين تلك النتائج. وقد شارف ذلك البرنامج على لانتهاء بنجاح. ويمثّل القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بشأن المسائل الإنسانية معيارا هاما آخر.

وعليه، فإن وحدة الدول الدائمة العضوية الخمس هامة للغاية. فهي السبب الذي حدا بفرنسا في نهاية المطاف إلى مواصلة الدفع نحو مشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في التسوية السياسية للأزمة. ومع ذلك، فقد فشلت فرنسا في تقديم أي أفكار إيجابية موضوعية في ذلك الصدد. فما السبب في توجيه ضربة إلى وحدة الدول الخمس الدائمة العضوية في هذه المرحلة؟ هل هي مجرد محاولة أخرى لإيجاد ذريعة للتدخل المسلح في النزاع السوري؟ ويجب علينا ألا نغفل عن حقيقة أن حادي ركب الدبلوماسية الفرنسية قد رأى أن من المناسب الاستفادة من الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى واشنطن العاصمة لتوجيه انتقادات علنية لرفض الولايات المتحدة شن هجوم بالقذائف والقنابل على سوريا في موسم الخريف الماضي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الضرر الذي لحق بوحدة الدول الخمس قد تم في مرحلة حاسمة الأهمية في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. وينبغي الاستفادة من التوقف غير الطوعي للعملية السياسية – جراء استقالة الأخضر الإبراهيمي – لتحليل الحالة بصورة متعمقة ونزيهة وجماعية، فضلا عن البحث عن أي إمكانات لكسر حلقة العنف المفرغة هذه. وفي ذلك الصدد، فإن هناك مادة للتفكير وردت في الشهادة السياسية التي خلفها الأخضر الإبراهيمي لمجلس الأمن في ١٣ أيار/مايو. وذلك هو على وجه التحديد

ما رمى إليه مشروع القرار المقدم من الاتحاد الروسي: تعزيز عملية الهدنة المحلية. غير أن مشروع القرار ذاك لم يرُقْ لزملائنا الغربيين. فقد زعموا أنه لا يمكن استخدام التسويات التي تم التوصل إليها بالفعل بوصفها معيارا.

ولا يسع المرء أن يكرر ذكر المثل الروسي القائل إن سلاما سيئا لخير من شجار حسن. فما الذي يقترحه زملاؤنا الغربيون بدلا عن ذلك؟ إنهم يعرضون المحادثات – وهي أمر يستحسنه السذج وحدهم – ويعربون عن عزمهم على توفير إمدادات من الأنواع الجديدة من الأسلحة لجماعات المعارضة الخيرة فحسب. وتضم قائمة أولئك الأخيار الآن جبهة النصرة التي اعترفت بشكل صريح بشن سلسلة من الهجمات الإرهابية الوحشية، بما فيها الهجمات الأخيرة في حلب، التي أودت بحياة العشرات من المدنيين. وأود أن أشير إلى أن زملاءنا الغربيين يطالبون بأن يتم إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود السورية عن طريق المعابر الحدودية التي تسيطر عليها جبهة النصرة. وفي الوقت نفسه، حال هؤلاء منذ أمد بعيد دون إدانة مجلس الأمن للعديد من الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في سوريا.

ويؤدي السعي إلى تغيير النظام بالقوة في سوريا – بأي شكل كان – إلى إطالة أمد الأزمة، علاوة على تقويض مفاوضات جنيف. وفي حين لم يبذل أحمد الجربا، زعيم التحالف الوطني، أي جهد يذكر لكي يتمكن من الحضور إلى مفاوضات جنيف، نراه قد طاف العالم قاطبة بحثا عن الأسلحة. وفي ذلك أيّما عبرة ودلالة. وبالمقارنة، فقد عزل معاذ الخطيب – وهو أحد أسلافه – من منصبه لمجرد محاولته بدء محادثات مع دمشق من أجل وقف نزيف الدم. وفي ذلك السياق، فإن من المدهش أنه لم ترد ولو كلمة واحدة عن التسوية السياسية وعملية التفاوض بين السوريين في البيان المشترك الصادر في ١٥ أيار/مايو عقب اجتماع ما يسمى لندن ١١. وبذلت المجموعة الثلاثية الغربية جهودا فائقة لكي تثني الأمين العام وممثله الخاص عن الدعوة إلى جولة أخرى من مفاوضات جنيف.

فعن أي عدالة نتكلم، ما دامت السياسات الرئيسية ترمي إلى تصعيد النزاع؟ ويكشف مشروع القرار الذي تم رفضه اليوم، عن محاولة لاستخدام المحكمة الجنائية الدولية لتأجيج المشاعر السياسية وإرساء الأساس النهائي للتدخل العسكري الخارجي في نهاية المطاف. وتجدر الإشارة إلى أن ما يسمى تقرير قيصر (S/2014/244، المرفق)، الذي استخدم في زيادة التوتر في الفترة المؤدية إلى عرض مشروع القرار، قد استند إلى معلومات تم الحصول عليها من مصادر غير موثوقة ولا يمكن التحقق منها. وعليه، فإنه لا يمكن أن يشكّل أساسا لاتخاذ قرار خطير كهذا.

ولا يمكن للمرء أن يتجاهل أن المرة الأخيرة التي أحال فيها مجلس الأمن الملف الليبي إلى المحكمة الجنائية الدولية – عبر القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) – لم تساعد تلك الخطوة في حل الأزمة، بل صبّت الزيت على نيران النزاع المستعرة أصلا. وبعد وقف الأعمال القتالية، لم ترتق المحكمة الجنائية الدولية إلى مستوى الحدث. وهذا أقل ما يمكن قوله على سبيل التخفيف. فهي لم تسهم في عودة الحياة الطبيعية أو نظام العدالة في ليبيا، بل تفادت بدلا عن ذلك، المسائل الأكثر إلحاحا في البلد. وبطريقة ما كان قتل المدنيين نتيجة لقصف منظمة حلف شمال الأطلسي، خارج نطاق عملها. وقد رفض زملاؤنا من البلدان الأعضاء في الناتو بعنجهية تناول تلك المسألة برمتها. بل رفضوا مجرد الاعتذار وإن كانوا قد زينوا للعار بالبلاغة وحُسن البديع. وهم يدعون إلى مكافحة الإفلات من العقاب وإن كانوا يمارسون سياسات قوامها الإباحة التامة لأنفسهم.

وتشير الولايات المتحدة في كثير من الأحيان إلى الأخذ بخيار المحكمة الجنائية الدولية بالنسبة للآخرين، ولكنها لا ترغب في

الانضمام إلى نظام روما الأساسي نفسه. وفي مشروع القرار اليوم، أصرت الولايات المتحدة على استثنائها واستثناء مواطنيها من أحكامه. ومع أن بريطانيا العظمى طرف في المحكمة الجنائية الدولية، فهي ليست متحمسة – لسبب ما – لتحريات المحكمة في الجرائم التي ارتكبها رعايا بريطانيون أثناء حرب العراق. ولئن أحالت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة معا ملف العراق إلى المحكمة الجنائية الدولية، فسيشهد العالم بأسره على عزمهما حقا على مكافحة الإفلات من العقاب.

ونحن نواصل العمل على أساس فرضية أن بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) لا يزال في صميم الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة السورية. فالبيان يفسر مبادئ المساءلة والمصالحة الوطنية باعتبارهما مترابطين، ويعطي الدور القيادي في تلك العملية للسوريين أنفسهم.

ونحن على اقتناع تام بأن العدالة ستسود في سوريا في نهاية المطاف، وأنالمدانون بارتكاب الجرائم الخطيرة سيعاقبون. غير أن ذلك لن يتحقق قبل إحلال السلام أولا وقبل كل شيء. وتواصل روسيا بذل قصارى جهودها من أجل وقف سفك الدماء في أقرب وقت ممكن. وندعو زملاءنا الغربيين إلى التخلي عن سياسة تصعيد الأزمة السورية إلى ما لا نهاية، كونها سياسة لا طائل منها. وندعو جميع الحادبين حقا على مصالح الشعب السوري إلى الانضمام إلينا في جهودنا الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية سورية. وأن نصدر حكما – مثلما فعلت فرنسا اليوم – بموت العملية السياسية، فإن ذلك ليس من المسؤولية في شيء. بل إنه خيانة للشعب السوري.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): لقد تسبب تصعيد النزاع في سوريا منذ ما يزيد على ثلاث سنوات في معاناة شديدة للشعب السوري، وشكّل تحديا خطيرا لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي على حد سواء. وما زالت الصين تؤكد دائما على أنه ينبغي أن تحترم جميع الأطراف في سوريا حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فضلا عن حماية الأشخاص الأبرياء من التعرض للأذى أثناء النزاع. وتعارض الصين بشدة جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في سوريا. ومع ذلك، وفيما يتعلق بمشروع القرار S/2014/348، الذي صوّت عليه المجلس في وقت سابق،، فإن للصين بعض التحفظات الجوهرية عليه.

أولا، ترى الصين أنه ينبغي السعي لاتخاذ أي إجراء يلتمس اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية ومقاضاة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة على أساس احترام السيادة القضائية للدول ولمبدأ التكامل. والصين ليست طرفا في نظام روما الأساسي. ولدى الصين تحفظات دائما على إحالة مجلس الأمن للحالات في بلدان بعينها إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهذا هو موقفنا المبدئي.

ثانيا، تواجه الجهود الرامية إلى البحث عن تسوية سياسية للمسألة السورية صعوبات عديدة. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي تعزيز الثقة، فضلا عن التحلي بالصبر وإبداء الالتزام الثابت بالمضي نحو الاتجاه العام المتمثل في إيجاد تسوية سياسية للأزمة. والأمر الأكثر إلحاحا الآن هو أن تحث الحكومة والمعارضة السوريتين على العمل فورا على تنفيذ وقف إطلاق النار، ووضع حد للعنف في سبيل البدء في جولة ثالثة من المفاوضات في جنيف، بهدف المضي قدما بالعملية السياسية والشروع في عملية الانتقال السياسي. وفي الظروف الحالية، فإن إحالة الحالة في سوريا قسرا إلى المحكمة الجنائية الدولية لا توفر ظرفا مواتيا سواء بالنسبة لبناء الثقة بين جميع الأطراف في سوريا، أم لاستئناف المفاوضات في جنيف في وقت مبكر. ولن يؤدي ذلك إلا إلى تقويض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في الدفع نحو التوصل إلى تسوية سياسية.

ثالثا، ولفترة من الوقت، افتقر مجلس الأمن إلى الوحدة والتنسيق بشأن مسألة سوريا، بالرغم من الجهود التي بذلها أعضاء المجلس، بما في ذلك الصين، لمراعاة الشواغل الرئيسية لجميع الأطراف. وفي وقت توجد آراء متعارضة بشكل جدي فيما بين الأطراف فيما يتعلق بمشروع القرار، فإننا نرى أن على المجلس أن يواصل عقد المشاورات، بدلا من فرض إجراء تصويت على مشروع القرار، من أجل تجنب تقويض وحدة المجلس أو إعاقة التنسيق والتعاون بشأن مسائل مثل سوريا وغيرها من المسائل الجدية الرئيسية. وللأسف، لم يقبل نهج الصين؛ ولذلك صوتت الصين معارضة لمشروع القرار.

لقد أوضحت بجلاء بالفعل موقف بلدي وأبرزت بصراحة الحقائق والأسباب. وقبل وقت قصير، وجهت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والبلدان الغربية الأخرى اتهامات لا أساس لها إطلاقا ضد الصين. وذلك أمر غير مسؤول ويتسم بالنفاق. والصين ترفض رفضا قاطعا الاساءات التي وجهتها تلك البلدان الغربية إلى الصين.

وواصلت الصين التمسك بموقف موضوعي ومحايد إزاء مسألة سوريا. ولا تسعى الصين لتحقيق مصلحة ذاتية بشأن المسألة، ناهيك عن حماية أي طرف أو فصيل أو أشخاص في سوريا. والصين، باعتبارها عضوا دائما في المجلس وعضوا يتحلى بالمسؤولية في المجتمع الدولي، لا تزال ملتزمة بالبحث عن تسوية سياسية لمسألة سوريا.

وسعت الصين سعيا حثيثا وشاملا وبطريقة متوازنة للانخراط مع حكومة سوريا وأطراف المعارضة لحثها، استنادا إلى مطالب جميع الأطراف، على البحث عن طريق وسط مناسب لظروف البلد ومراعاة مصالح جميع الأطراف.

وتشعر بالصين بقلق بالغ حيال الحالة الإنسانية في سوريا وهي تتعاطف مع الشعب السوري في معاناته. وقدمت المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري واللاجئين السوريين في البلدان المجاورة من خلال قنوات مختلفة في العديد من المناسبات. وتولي الصين أهمية كبيرة للشواغل المشروعة لجميع الأطراف ولشواغل البلدان العربية بشأن مسألة سوريا. ولا نزال راغبين في إقامة اتصالات وثيقة مع جميع الأطراف وفي تعزيز الجهود الفعالة الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي لمسألة سوريا وفي صون السلام والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

لقد صوتت جمهورية كوريا مؤيد لمشروع القرار S/2014/348. وتتطلب الحالة في سوريا اتخاذ مجلس الأمن لإجراء قوي وسريع. وينبغي أن يكون تحقيق المساءلة جزءا من ذلك الإجراء، لأنه لا يمكن إحلال السلام المستدام بدون تحقيق العدالة. ولذلك السبب صوتنا مؤيدين لمشروع القرار، الذي أحال الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ومن دواعي الأسف البالغ أن المجلس لم يتمكن من الموافقة على اتخاذ إجراء بسبب استخدام حقي النقض (الفيتو). ونحن نخذل تطلعات المجتمع الدولي وتطلعات الشعب السوري. ومما يدعو إلى خيبة الأمل أيضا أن نرى التصور الخاطئ الذي مفاده أن جهود إقامة العدل لا يمكن أن تتوافق مع جهود البحث عن حل سياسي.

وبعد هذا القول، لا زالت أرى انه لا يمكن للمجلس أن يتحمل اعتبار تصويت اليوم انتكاسة دائمة في جهودنا. فالحالة الراهنة على أرض الواقع بكل بساطة خطيرة للغاية ولا تزال تدعو إلى اتخاذ إجراء فعال من جانب المجلس. ولا تزال جمهورية كوريا ملتزمة بالعمل مع الأعضاء الآخرين للاستجابة للدعوة.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل فرنسا أخذ الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كنت آمل أن تكون نبرة كلامي قد أظهرت لجميع الجالسين حول هذه الطاولة وفي القاعة تصميمنا على ألا يبدي المجلس مرة الأخرى نفس حالات الانقسام. وأردت أن تجسد كلمتي رغبتي في احترام شرف المناقشة – وهي مناقشة تتعلق بمعاناة لا نهاية لها للشعب السوري – ورغبتي في أن يخضع في يوم ما من ارتكبوا جرائم للمساءلة عن هذه الجرائم. ولا أرى سبيلا آخر غير مناشدة المحكمة الجنائية الدولية. ولذلك كانت مداخلتي بسيطة تماما. وأشعر بالأسف لكون ممثل الاتحاد الروسي رد بهجوم شخصي ضار ومباشر. وسأشير إلى أربع نقاط أثيرت في مداخلة زميلي الروسي ألا وهي: السخف، والالتباس والخطأ، وأخيرا، الوقاحة.

وفيما يتعلق بالسخف، قيل إننا قدمنا مشروع القرار (S/2014/348) تحضيرا لتدخل عسكري. ولا اعتبر أن تلك النقطة تستحق النقاش. وكما قال تاليراند، فإن كل ما هو مفرط غير ذي شأن.

وبالنسبة للالتباس، فإننا سمعنا وشهدنا زميلنا الروسي يتنقل من طرابلس إلى بغداد، وكأن الجرائم والتجاوزات التي ارتكبت في طرابلس وبغداد تبرر الجرائم والتجاوزات التي ترتكب في دمشق اليوم.

وبالنسبة للخطأ، فقد أكد زميلي الروسي على أن الائتلاف الوطني السوري كان مسؤولا عن حالة الجمود الحالية في محادثات جنيف. والحقيقة، كما قال السيد الإبراهيمي نفسه هنا في المجلس، إن النظام في الواقع هو الذي يرفض نهجه الثنائي المسار المقترح، وهو تحديدا، المفاوضات المتوازية بشأن موضوع الإرهاب ومسألة الحكومة الانتقالية.

وناشد ممثل الاتحاد الروسي السيد الإبراهيمي عدة مرات عقد مفاوضات جديدة في جنيف. ورد الإبراهيمي بان ذلك غير ممكن لأن النظام بكل بساطة لا يريد أن يتفاوض على العملية الانتقالية، وقال إنه أولا بحاجة إلى اتفاق عام بشأن الإرهاب، قبل التفاوض على المرحلة الانتقالية. فإذا حددت وصف زميلي الروسي لأسباب فشل مفاوضات جنيف بانه خاطئ، فذلك لأنني كنت بمنتهى الكياسة.

وأخيرا، بالإشارة إلى الوقاحة، اعتقد أن ذلك يعرف في نيويورك بانه ''غطرسة'' تماما مثل اتهام الدول الغربية بانها تقدم الأسلحة إلى المعارضة في حين في الواقع لم تتوقف روسيا إطلاقا عن بيع الأسلحة إلى النظام. وأنا مندهش تماما لكون الاتحاد الروسي يجرؤ على إثارة مسألة الأسلحة. ولكن إذا أراد سفير الاتحاد الروسي، يمكننا فرض حظر لتوريد الأسلحة إلى سوريا. وأنا على استعداد للتصويت مؤيدا لذلك. ولكن هل سيصوت هو مؤيدا لفرض حظر لتوريد الأسلحة؟ بكل وضوح، اعتقد انه لن يفعل.

وأخيرا، فيما يتعلق بقوله إن تقرير قيصر (S/2014/244، المرفق) لا يمكن التحقق منه – يؤسفني أن أقول إن ذلك بكل بساطة غير صحيح. لقد قدم تقرير قيصر إلى خبراء مستقلين من عدة بلدان وهم جميعا قالوا إن الصور لا يمكن تعديلها تقنيا.

وأشعر بالأسف إذ تعين علي الرد بهذه النبرة على هجمات مباشرة على وزارة الخارجية الفرنسية وفرنسا. وأردت أن تنظر هذه المناقشة فقط في الجرائم والفظائع التي ارتكبها كلا الجانبين في سوريا – على نحو ما ذكرنا – وفي تصميمنا الواضح على توجيه رسالة جلية مفادها اننا في عام ٢٠١٤ لا يمكن أن نسمح لما حدث في عام ١٩٤٢– وبخاصة على حساب روسيا – أو في عام ١٩٩٤ بان يحدث مرة أخرى. ويوجد قضاة، وفي يوم ما سيدفع جميع المجرمين الثمن. ولكن البعض يفضل حماية المجرمين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي، بداية، أن أقدم باسم حكومة الجمهورية العربية السورية صادق التعازي لحكومة وشعب نيجيريا جراء الأعمال الإرهابية التي ضربت مدينتي كانو وجوس وأزهقت حياة المئات من المدنيين الأبرياء، ونتعاطف مع أهالي الضحايا. أبدأ كلامي بهذه التعزية لأنه ما من أحد حول هذه الطاولة المستديرة يمكن أن يشعر بفداحة الإرهاب، كما يشعر به السوريون.

تذكرني بعض الدول المقدمة لمشروع القرار (S/2014/348) في تعاملها مع الوضع السوري بالدكتور جيكل والمستر هايد في رواية الكاتب الاسكتلندي روبرت ستيفنسون. فهذه الدول تحاول تقمص دور الدكتور جيكل، الشخصية الطيبة، عندما تقوم بالترويج لمبادئ نبيلة من جهة، بينما هي تمثل في الواقع المستر هايد، الشخصية الشريرة من جهة ثانية، وذلك عندما تشترك هذه الدول في دعم الإرهاب في بلادي وتساهم في استمرار نزيف الدم السوري، لا بل وتتباكى على سفك هذا الدم السوري. إن أيدي المستر هايد ملطخة بالدم السوري، وإن ادعى زيفا صداقته لهذا الشعب. حتى أن الرئيس السابق لما يسمى ''الائتلاف السوري''، الذي تحدث عنه زميلي الممثل الدائم لروسيا الاتحادية، وهو الائتلاف الذي تم تصنيعه من قبل من يسمون أنفسهم ''أصدقاء الشعب السوري'' قد وصف هو نفسه قبل أيام في القاهرة هؤلاء ''الأصدقاء'' – أي من يسمون أنفسهم ''أصدقاء الشعب السوري'' – بأن ''نصفهم كذابون ودجالون ومنافقون، وهم من أوصلوا الأوضاع في سوريا إلى ما نحن عليه'' وأن ''الغرب يسعى لتقسيم سوريا''. هذا ما قاله رئيس سابق لائتلاف الدوحة الذي تم تصنيعه وتعليبه وتغليفه في العواصم المعروفة.

ومن مصادفات القدر أن التاريخ يسعفنا بشواهده لتثبيت هذه الحقيقة. ففي مثل هذه اليوم من عام ١٩٤٥، وعندما كان الوفد السوري يشارك في مؤتمر سان فرانسيسكو لوضع ميثاق الأمم المتحدة، استطاع وفدنا آنذاك أن يصوغ المادة ٧٨ من الميثاق التي ضمنت لسوريا عدم تحولها إلى إقليم تحت الوصاية الفرنسية، فكانت النتيجة قيام سلطات الاحتلال الفرنسية بتاريخ ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٥، بقصف البرلمان السوري وقتل حاميته. وبما أن جرائم الحرب لا تسقط بالتقادم، كما سمعنا، فإننا نطالب مجلس الأمن اليوم بمساءلة الحكومة الفرنسية عن جرائمها بحق السوريين وشعوب الكثير من الدول التي احتلتها سابقا ونهبت خيراتها ونطالب الحكومة الفرنسية بالاعتذار العلني عن حقبة الاستعمار وبدفع تعويضات للشعب السوري. ونؤكد أن الشعب السوري لن ينسى اتفاق سايكس – بيكو وما تلاه من سلخ فرنسا للواء اسكندرون السوري والتنازل عنه لتركيا كي لا تدخل الحرب إلى جانب ألمانيا، هكذا قالوا. كما لن يغفل عن حقيقة أن فرنسا هي من أدخل الإرهاب النووي الإسرائيلي إلى المنطقة في الخمسينيات من القرن الماضي.

يستند بنيان النظام القانوني الدولي إلى ركائز أساسية، من أهمها أن الدول تتولى المسؤولية الأساسية والحصرية في المساءلة وإقامة العدل وإنفاذ القانون على أراضيها. ونتيجة للأحداث المؤسفة التي شهدتها بلادي، فقد اتخذت الحكومة السورية جملة من التدابير الهادفة لمساءلة المتورطين في الأحداث واتخاذ الإجراءات القضائية بحقهم أصولا. ولا تزال اللجنة الوطنية للتحقيق في الأحداث تمارس عملها بالتزامن مع نظر القضاء السوري، منذ بدء الأزمة، في آلاف الدعاوى، بالضبط ٣٠ ٠٠٠ دعوى، وإصداره أحكاما بحق المتورطين وتسوية أوضاع الآخرين، وهو الأمر الذي يؤكد رغبة وقدرة الحكومة السورية على تحقيق العدالة وينفي أي ذريعة لإشراك أي جهة قضائية دولية تحاول أن تنازع القضاء الوطني في اختصاصاته.

لقد كشفت الأزمة السورية مدى عمق هيمنة المعايير المزدوجة على آليات الأمم المتحدة واستخدامها لاستهداف دول بعينها في مناطق محددة من العالم باسم العدالة والقانون.

واستمرارا لهذا النهج، قامت مجموعة من الدول الأعضاء بتقديم مشروع القرار الذي عُرض علينا للتو، وهو نص سياسي تمييزي تدخلي بامتياز يهدف للتشويش على الانتخابات الرئاسية في سوريا وخلط الأوراق وتأجيج الأزمة وتحقيق أهداف دعائية استعراضية وإقحام مجلس الأمن في هيستريا عداء بعض الدول لسوريا، دولة وشعبا. كما يمثل تقديم مشروع القرار هذا استمرارا لمحاولة بعض الدول فرض نفسها كوصية على الشعب السوري وخياراته الوطنية، وفي هذا استخفاف بإرادة الشعب السوري وتناقض صارخ مع تأكيد مجلس الأمن مرارا على التزامه القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها ودعوته إلى التوصل لحل سياسي للأزمة السورية بقيادة سورية

علاوة على ذلك، فإن الأسانيد التي حاولت الدول المقدمة لمشروع القرار تقديمها لتبرير طلب الإحالة ما هي إلا ادعاءات مختلقة وأكاذيب مفبركة وشهود زور، تضمنتها تقارير مسيسة منحازة تجافي الصواب تماما، قدمتها لجان تجاهلت كل ما قدمته الحكومة السورية من معلومات وشكاوى وقرائن وبراهين، وساهمت بشكل فعال في خدمة أجندات الدول المنخرطة في الحملة العدوانية على بلادي، سوريا.

تؤمن الجمهورية العربية السورية بالعدالة الجنائية الدولية، وقد كانت من بين الدول الفاعلة في مؤتمر روما الذي اعتمد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كما كانت سوريا من أوائل الدول الموقعة على هذا النظام. وكانت النظرة السورية تنطلق من وجوب أن تكون العدالة صرفة وشاملة بعيدة عن التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير. وانطلاقا من هذا الهدف، دعت سوريا إلى شمول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لجريمة العدوان باعتبارها الجريمة الأم لكن تم رفض ذلك. ولذلك، لم تصدق بلادي على نظام روما. واليوم، تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على أن تحقيق العدالة يقتضي ما يلي: أولا، مساءلة حكومات تركيا والسعودية وقطر وفرنسا وإسرائيل وغيرها من الدول التي تقوم بالتحريض علنا على العنف والإرهاب في بلادي، بما في ذلك تمويل وتسليح ورعاية وتدريب المرتزقة والإرهابيين القادمين بالآلاف من مختلف أنحاء العالم إلى سوريا، وبغض الطرف عن جرائمهم لا بل ووصفهم بأنهم ”معارضة معتدلة“.

أريد أن أنقل إلى عنايتكم خبرا نشر بالأمس على لسان رئيس أركان القوات الجوية الليبية، الذي قال بأن تنظيم القاعدة الإرهابي في ليبيا، وفصيل الإخوان المسلمين في ليبيا، أرسلا سويا ٢٢٤ رحلة جوية من ليبيا إلى تركيا، ومنها إلى سوريا لنقل المرتزقة الإرهابيين إلى سوريا من مطار طرابلس.

لن تستقيم موازين العدالة الدولية، وسيادة القانون من دون وضع حد لممارسات هذه الدول وانتهاكاتها للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. إن الإرهاب جريمة أيا كان مرتكبها، وحيثما ارتكب وأيا كانت أغراضه. وكما أن الإرهاب الذي تمارسه بوكو حرام في نيجيريا مدان وتجب مكافحته، فإنه لا بد من مكافحة إرهاب نظرائهم الذين ترعاهم إسرائيل في منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل، وتسهل تدريبهم وتحركهم في المنطقة دولة عربية مجاورة، للأسف، كما تجندهم وتدعمهم تركيا في الشمال وتسلحهم حكومات عربية وغربية تحت سمع وبصر الأمم المتحدة. لقد ارتكب هؤلاء الإرهابيون جرائم يندى لها ضمير البشرية وآخرها قطع إمدادات المياه عن مدينة حلب وحرمان نحو ٣ ملايين سوري من مياه الشرب والصرف الصحي، وكم كنا نتمنى لو أن الدول التي قدمت مشروع القرار هذا تقدمت بمشروع قرار لمكافحة الإرهاب الذي يعاني منه السوريون.

ثانيا، فيما يخص المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وأعمال العدوان والاحتلال الموثقة التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة،

ومنها الجولان السوري المحتل، على مدى ما يقارب سبعة عقود بدعم من دول دائمة العضوية في مجلسكم هذا، وهو دعم مكن مجرمي الحرب الإسرائيليين من الإفلات من العقاب حتى الآن، وعرقل جميع المبادرات الهادفة لمساءلتهم.

ثالثا، الكف عن محاولات تقويض العدالة والمتمثلة في الحصانات التي خصت بعض الدول الكبرى نفسها بها، للإفلات من أي مساءلة عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان، والجرائم التي ارتكبتها في دول أعضاء في هذه المنظمة، تنفيذا لأجنداتها الاستعمارية ومخططاتها للهيمنة والتسلط، وما أبو غريب وغوانتانامو وقصف السفارة الصينية في بلغراد وإغراق ليبيا في الدماء، والسجون السرية الطائرة وقتل المدنيين الأبرياء بالطائرات من دون طيار، وممارسات شركات المرتزقة، مثل بلاك ووتر في العراق، وغيرها إلا أمثلة حية على ازدواجية المعايير، والإفلات الحقيقي من المساءلة والعقاب.

ومن المثير للسخرية أن تواصل هذه الدول محاولة فرض تشريعاتها الوطنية خارج حدودها وأن تفرض مؤخرا عقوبات على رئيسة لجنة الإغاثة الوطنية في سوريا، في الوقت الذي تتشدق فيه بدعمها للشعب السوري، تخيلوا أن عقوبات قد فرضت على رئيسة لجنة الإغاثة الوطنية، وأحيل هذه العقوبة إلى السيدة وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية فاليري أموس، وهي تعرف رئيسة لجنة الإغاثة السورية حق المعرفة، لعلها تفعل شيئا.

إن هذه الشواهد وغيرها تبرز أن مسألة العدالة تفصل على مقاس الدول المستهدفة فالبعض يتم تفصيل جريمة له لإحالته للمحكمة، والبعض الآخر يتم تفصيل ستارة له تحجب الأنظار عن جرائمه وانتهاكاته الموثقة، وقد صيغ مشروع القرار هذا، بطريقة تحصن مجرمي الحرب الإسرائيليين من أي إمكانية للمساءلة عن جرائمهم بحق الشعب السوري، كما أن نصه يجعل الإرهابيين الأجانب والمرتزقة القادمين من دول أخرى في منأى عن اختصاص المحكمة، وهذه العملية بحد ذاتها كفيلة بتقويض أي مصداقية لواضعي مشروع القرار وتفضح نواياهم الخبيثة ودوافعهم العدوانية.

وطالما أننا نتحدث عن العقوبات التي فرضت على رئيسة لجنة الإغاثة الإنسانية في سوريا، أذكركم بفضيحة أخرى حدثت قبل عام عندما تم فرض عقوبات على وزير الكهرباء في سوريا،وزير الكهرباء، أحلنا موضوع رئيسة لجنة الإغاثة السورية الإنسانية إلى فاليري آموس، ونحيل العقوبات التي فرضت على وزير الكهرباء إلى محكمة توماس إديسون.

يؤكد وفد بلدي مجددا لجميع الدول التي تدعي الحرص على سوريا وشعبها، أن الطريق لمساعدة الشعب السوري واضح ومعروف ويتمثل في بذل الجهود الصادقة والجدية لمكافحة الإرهاب الذي يستهدف سوريا دولة وشعبا، ودعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي وطني للأزمة السورية، يأخذ بعين الاعتبار عملية جنيف، على أساس الحوار بين السوريين أنفسهم، من أجل التوافق على نبذ العنف ومكافحة الإرهاب وتشكيل حكومة وحدة وطنية بعيدا عن محاولات فرض الوصاية، والأجندات التدخلية التي لا تريد الخير لسوريا ولا لشعبها. والسوريون الذين سيتوجهون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس للجمهورية، إنما يقومون بذلك لحماية بلدهم من الإرهاب والفوضى الخلاقة ومن محاولات تغييب مفهوم الدولة والسيادة.

أخيرا، يبدو أن الحكومة الفرنسية الحالية قد فهمت بشكل مغلوط العبارة المشهورة في الأدب الفرنسي والتي تقول ”بأن الآخرين هم الجحيم“، من حيث اعتقادها أن الآخرين هم الجحيم دوما، في حين أن ما قصده الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر في مسرحيته المشهورة ”الأبواب المغلقة“، ما قصده من هذه العبارة، هو أن الجحيم قد يكون نفسك ونظرتك للآخرين وطريقة تعاملك معهم. لذلك، فإن على الحكومة الفرنسية أن تنظر إلى نفسها أولا فقد ترى الجحيم في تصرفاتها وليس في الآخرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل فرنسا الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يرجى المعذرة سيدي الرئيس، إذ أنني لا أريد تمديد أمد المناقشة، أو الدخول في جدال. بل إنني أريد تقديم تصحيح وقائعي لنص مشروع القرار S/2014/348، الذي جرى التصويت عليه. وعلى عكس ما قاله زميلنا السوري للتو، فإن مشروع القرار لا يعفي الإرهابيين المرتزقة الأجانب، المنتمين إلى دول أخرى من الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.

تنص الفقرة ١ من المنطوق، بوضوح شديد، على أن الجماعات المسلحة خاضعة لولاية المحكمة. وفيما يخص الإعفاءات، ينص مشروع القرار في الفقرة ٧، على أنها تتعلق بمواطني دولة ليست طرفا في نظام روما الأساسي، لكنهم شاركوا في عمليات أنشأها أو أذن بها مجلس الأمن. وبعبارة أخرى، إذا شارك على سبيل المثال، مواطنو دولة عضو في مجلس الأمن، في عمليات على الأراضي السورية، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية محاكمتهم. الإعفاء الوارد في الفقرة ٧، لا يحمي الإرهابيين، بغض النظر عن جنسيتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود التنويه إلى أن زميلي الفرنسي لم يكن مقنعاً بما يكفي اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل فرنسا الكلمة مرة أخرى.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لا يقتنع إلا من يريد الاقتناع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ممثل الاتحاد الروسي يود أن يدلي ببيان إضافي.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لن نسلم بذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.